معدل التشارك وعلاقته بالاستقرار النقدي
حالة السودان خلال الفترة: ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢

الأستاذ: فاتح مناع
الدرجة العلمية: ماجستير علوم اقتصادية
مكان العمل: المركز الجامي ميلة – الجزائر

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان علاقة معدل التشارك كبديل لسعر الفائدة في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استخدامه كآلية للسياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية، وذلك بدراسة وتحليل علاقته بالرقم القياسي للاستهلاك وبمعدل التضخم المسجل على مستوى الاقتصاد السوداني ضمن فترة الدراسة ما بين سنة ٢٠٠٨ إلى غاية ٢٠١٢.

تمهيد:

إن فكرة الأرباح مشروعة تماما في الإسلام هي المكون الأساسي والجوهري في إنشاء وتنفيذ النظام المصرفي الإسلامي، ففي ظل هذا النظام المعتمد على مفهوم التمويل التشاركي والذي يعني المشاركة في الأرباح والخسائر وفقا لقاعدة الغنم بالغرم بين البنوك والمودعين فإن المودع لماله ولمدخراته لدى البنك الإسلامي لاستثمارها ليس لديه في واقع الحال أي ضمان بعائد ثابت محدد سلفا، وإنما له حصة في الربح المتوقع، فإذا كان سعر الفائدة محور عمل السياسة النقدية الوضعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فبهذا المعنى فإن الانتقال من اقتصاد يعتمد على العائد المضمون والثابت (سعر الفائدة) إلى اقتصاد يعتمد على عائد محتمل ومتغير(معدل التشارك) يضعنا أمام إشكالية رئيسية تتمثل في علاقة معدل التشارك كآلية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية نقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم معدل التشارك، ونتطرق في المبحث الثاني للاستقرار النقدي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ونتطرق في المبحث الثالث إلى تحليل علاقة معدل التشارك بالرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم في الاقتصاد السوداني خلال الفترة مابين سنة ٢٠٠٨ إلى غاية سنة ٢٠١٢.

المبحث الأول: مفهوم معدل التشارك

إن التمويل في النظام الإسلامي لا يُمنح مجانا، وإنما له تكلفته التي تتمثل في حصة من الربح يدفعها المستثمر للممول، هذه الحصة تعتبر تكلفة بالنسبة للمستثمر، وتمثل في الوقت نفسه عائدا للممول، وهي النسبة من الربح المتفق عليها بين المستثمر والممول في عقد المشاركة، وبين الممول ورب العمل في المضاربة، أي هي النسبة المتفق عليها في التمويل التشاركي، ولهذا يمكن أن نطلق عليها اسم معدل التشارك وهذا لارتباطها بصيغة التمويل التشاركي، فهناك من يعرف معدل التشارك على انه: "النسبة التي يتسلمها البنك من الأطراف المشتركة معه في العمل، أو النسبة التي يتسلمها أصحاب حسابات المضاربة" ، وتُعرّف أيضا على أنها: "نسبة مئوية من الأرباح يتحصل عليها المودع لقاء استثمار أمواله مشاركة مع البنك وتكون خسارته في حدود مشاركته في رأس المال" ، والملاحظ على التعريف الأول أنه عني بتعريف حصة الربح في صيغة المضاربة دون التطرق لصيغة المشاركة، عكس التعريف الثاني الذي تطرق لتعريف حصة الربح في صيغة المشاركة دون صيغة المضاربة، في حين يشير مصطلح معدل التشارك إلى النسبة المتفق عليها بين الممول ومتلقي التمويل وفق التمويل التشاركي بشقيه المضاربة والمشاركة.

من هذا المنطلق يمكن تعريف معدل التشارك على أنه: النسبة من الربح التي يتحصل عليها الممول وفقًا لعقد تمويلي تشاركي.

المبحث الثاني: المفهوم الإسلامي للاستقرار النقدي

إن استقرار الأسعار أمر في غاية الأهمية، إذ نجده موضوع كل سياسة نقدية، حيث يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق العدالة في توزيع الدخل نظراً لما يجلبه عدم استقرار الأسعار من أثر سيء في توزيع الدخل والثروة، وانعكاساته السلبية على الدائنين لانخفاض قيمة ديونهم ، ولهذا منح الاقتصاد الإسلامي للاستقرار النقدي أهمية بالغة حيث "يعتبر الاستقرار في قيمة النقود هدفا إسلاميا مهما، ذلك أن الإسلام يعلق أهمية قصوى على الأمانة والعدل في جميع المعاملات، في حين أن التضخم يضر بالعدالة الاجتماعية والرفاهية العامة ويقلل من فاعلية النظام النقدي ويزيد من التفاوت في الدخل" ، بل هناك من " يعتبر استقرار القيمة الحقيقية للنقود في الدولة الإسلامية واجبة وأمر ضروري" .

المبحث الثالث: علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٨ـ٢٠١٢

يمكن إجمال نتائج علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي المتمثل في متغير الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم في الجدول الأتي:

الجدول رقم (٠١): ملخص لعلاقة معدل التشارك بمؤشر التضخم ومؤشر الرقم القياسي للاستهلاك

معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	معادلة خط الانحدار	معامل الارتباط بيرسون	المؤشرات الإحصائية
٪١٢,٥	٪١٤,١	٢,٨٤١X - ٢٤٢,٤١٠	-٠,٣٧٥	الرقم القياسي للاستهلاك
٪٠,١٣	٪ ٠,٣١	٢٩٣X,- ٢٦,٤٥٧	-٠,١٧٦	معدل التضخم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم، إلا أن قوة العلاقة بين معدل التشارك والرقم القياسي للاستهلاك أكبر من قوة العلاقة بين معدل التشارك ومعدل التضخم، وهذا ما يوضحه معامل التحديد، حيث أن التغير في الرقم القياسي للاستهلاك يعتمد على التغير في معدل التشارك بنسبة ١٤،١٪، في حين أن التغير الحاصل في معدل التضخم لا يعتمد على التغير في معدل التشارك إلا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز ٠،٣١ ٪.

من خلال هذه النتاج تتأكد علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي، كما تشير هذه النتائج إلى إمكانية استخدام معدل التشارك كآلية للسياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية وخاصة منها معدل التضخم والرقم القياسي للاستهلاك، حيث كلما ارتفع معدل التشارك أدى هذا إلى زيادة نصيب الأفراد من الأرباح المتوقعة من المشاريع الاستثمارية الممولة بصيغة التمويل التشاركي (مضاربة، مشاركة) ، وهنا يكون الأفراد أكثر استعدادا للتخلي عن السيولة التي بحوزتهم لصالح المشاريع الاستثمارية، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم.

١. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، ترجمة عابدين احمد سلامة، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى،١٩٨٥، ص:١٢٢.

2. NejatullahSiddiqi.Economics of profit Sharing. Edited by : Ziauddin Ahmed. MunwarIqbal .Fahim Khan. International Ce - . tre for Research in Islamic Economics King Abdul-Aziz Jeddah and Institute of Policy Studies Islamabad .part 1.1983. p.150

٣. وليد مصطفى شاوش،السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة، ط١ ،٢٠١١، ص :١٧٣.

٤. محمد عمر شابرا، النظام النقدي و المصرفي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م١ ع ٢،١٩٨٤، ص: ٧٣.

5. Abidin Ahmed Salama.Fiscal Policy of an Islamic State. Edited by : Ziauddin Ahmed. MunwarIqbal. Fahim Khan. Intern - tional Centre for Research in Islamic Economics King Abdul-Aziz Jeddah and Institute of Policy Studies Islamabad.part .1.1983.p : 589

المراجع:

١. محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، ترجمة عابدين احمد سلامة، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى،١٩٨٥، ص:١٢٢.

٢. وليد مصطفى شاوش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة، ط١ ،٢٠١١، ص :١٧٣.

٣. محمد عمر شابرا، النظام النقدي و المصرفي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م١ ع ٢،١٩٨٤، ص: ٧٣.

4. Abidin Ahmed Salama.Fiscal Policy of an Islamic State. Edited by : Ziauddin Ahmed. MunwarIqbal. Fahim Khan. Interna- tional Centre for Research in Islamic Economics King Abdul-Aziz Jeddah and Institute of Policy Studies Islamabad. part .1. 1983. p : 589

5. Nejatullah Siddiqi. Economics of profit Sharing. Edited by : Ziauddin Ahmed. Munwar Iqbal .Fahim Khan. International .Centre for Research in Islamic Economics King Abdul-Aziz Jeddah and Institute of Policy Studies Islamabad. part 1.1983